

المواطنة والحقوق والواجبات الناشئة عنها

Citizenship and the rights and duties arising from it

al-Muwāṭanah wa-al-ḥuqūq wa-al-wājibāt al-nāshi'ah 'anhā

رحماني جهاد *

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان

عاشور، الجلفة، الجزائر

d.rahmani@univ-djelfa.dz

تاريخ نشر المقال: 2024/09/25

تاريخ قبول المقال: 2024/09/06

تاريخ إرسال المقال: 2024/05/07

الملخص:

يتناول هذا البحث مفهوم المواطنة وأهميتها في المجتمع ويستعرض الحقوق والواجبات الناشئة عنها، ذلك لأن المواطنة هي الارتباط القانوني والاجتماعي بين الفرد والدولة التي يعيش فيها وتمثل الانتماء والمسؤولية تجاه الدولة، وتعتبر مصدرا للحقوق والواجبات إذ تمنح للفرد الحقوق مثل الحق في التصويت والمشاركة في الحياة العامة وتفرض عليه واجبات مثل احترام القانون والمساهمة في بناء المجتمع.

وأظهرت الدراسة أهمية المواطنة في المجتمع من خلال دورها في تعزيز المشاركة الفعالة في الحياة السياسية والاجتماعية، مما يعزز الديمقراطية ويضمن مشاركة الأفراد في صنع القرار وتعزيز الانتماء والهوية الوطنية، كما تسعى المواطنة إلى تحقيق العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع، فالمواطنة تهدف إلى بناء مجتمع متماسك وديمقراطي يعتمد على المشاركة الفعالة والاحترام المتبادل بين أفراده.

كلمات مفتاحية: المواطنة، المواطن، الوطن، حقوق المواطنة، واجبات المواطنة.

Abstract:

This research addresses the concept of citizenship and its significance in society, outlining the rights and responsibilities associated with it. Citizenship is defined as the legal and social bond between an individual and the state in which they reside, representing allegiance and responsibility towards the state. It serves as a source of both rights and duties, granting individuals rights such as the right to vote and participate in public life, while imposing duties such as respecting the law and contributing to the development of the community.

The study demonstrates the importance of citizenship in society by highlighting its role in promoting active participation in political and social life, thereby enhancing democracy and ensuring individual involvement in decision-making processes, as well as fostering national identity and belonging. Citizenship also seeks to achieve justice and equality among all members of society. Ultimately, citizenship aims to build a cohesive and democratic society based on mutual participation and respect among its members.

Keywords : Citizenship, citizen, citizenship rights, citizenship duties.

مقدمة:

المواطنة هي العلاقة بين الفرد والدولة، وتتضمن مجموعة من الواجبات والحقوق للفرد داخل تلك الدولة، وتمثل أشكال العضوية الأكثر اكتمالاً في الجماعات السياسية، ولقد تطور مفهوم المواطنة عبر التاريخ بناءً على حالة المجتمع وطبيعة النظام السياسي في كل فترة زمنية، وكانت الفكرة الأولى للمواطنة مرتبطة بالسعي نحو العدل والإنصاف والمشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات، لتتأسس مبادئ المواطنة في العصور القديمة، مثل في أثينا التي نجحت في تعزيز مبادئ العدالة والمساواة وفتح المجال لمشاركة المواطنين في الحكم، غير أنه في العصور الوسطى تراجع الاهتمام بالمواطنة، لكن في القرون اللاحقة، تم صياغة مبادئ جديدة لتعزيز المشاركة السياسية وحكم القانون، وظهرت فكرة المواطن الذي يتمتع بحقوق لا يمكن المساس بها، كما تم تكريسها والتأكيد عليها في الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان عام 1789 وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، وتتطلب المواطنة احترام التنوع الاجتماعي والمشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات، مع توفير الحماية القانونية لضمان حرية وكرامة الأفراد، ومن هنا تتجلى لنا أهمية هذه الدراسة التي تهدف إلى الإحاطة بمفهوم المواطنة ومدى اعتبارها مصدراً للحقوق والواجبات ولبلوغ هذا الهدف نطرح الإشكالية التالية: ما هي المواطنة؟ وما هي الحقوق والواجبات الناشئة عنها؟.

ولإجابة على هذه الإشكالية نتطرق إلى النقاط التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمواطنة.

المواطنة والحقوق والواجبات الناشئة عنها

المبحث الثاني: حقوق وواجبات المواطنة.

معتمدين في ذلك على المنهج التحليلي الوصفي لتناسبه مع طبيعة الموضوع.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للمواطنة

للإحاطة بمفهوم المواطنة لابد في البداية من تأصيل هذا المصطلح لغويا واصطلاحيا ومن ثمة تمييزه عن مصطلحات ذات الصلة به، لنبحث بعد ذلك في جذوره التاريخية معرجين على فكرة أهمية تقنين حقوق المواطنة وصولا إلى إبراز جوهر المواطنة وأهميتها وهذا على النحو التالي.

المطلب الأول: التأصيل اللغوي والاصطلاحي للمواطنة وعلاقتها بمصطلحات ذات صلة بها

بعد تأصيل مصطلح المواطنة تأصيلا لغويا واصطلاحيا، نحاول التمييز بينه وبين مجموعة من المصطلحات التي تشبهه إلى حد بعيد مبرزين كذلك العلاقة التي تربطها ببعضها البعض، وهذا حتى يتضح لنا بصورة جلية مفهوم المواطنة على الوجه الصحيح .

الفرع الأول : التأصيل المواطنة اللغة والإصطلاحا

سنتناول في بادئ الأمر تأصيل المواطنة من الناحية اللغوية ، ومن ثم نخرج على الناحية الإصلاحية على الوجه الآتي ذكره:

أولا : تأصيل المواطنة من الناحية اللغوية

يجد مصطلح المواطنة أصوله في اللغة العربية من الوطن الذي يعرف على أنه المنزل محل الإقامة ، وبعبارة أخرى هو موطن الفرد محل تواجده بصورة دائمة ، فوطن البلد بمعنى اتخذ منه وطنا ، وجمعه أوطان ، ويحمل على أنه مكان إقامة الإنسان سواء ولد فيه أم لا، وكلمة مواطنة : هي مصدر للفعل الرباعي واطن بمعنى شارك المكان مولدا وكذا إقامةً ، وهذا ما تقتضيه المفاعلة، لأن الفعل واطن على وزن فاعلⁱⁱ.

فالمواطنة بأصوله مشتق من الوطن ، وأوطان الغنم والبقر : مرابطها وأماكنها تأوى إليها ، ومواطن مكة : مواقعها.

ففي اللغة العربية القديمة لا نلاحظ ارتباط الوطن بالمشاعر بقدر ارتباطه بالمكان المؤقت.

المواطنة والحقوق والواجبات الناشئة عنها

ونجد أن هذا المصطلح في معجم لونغمان الإنجليزي يستخدم للدلالة على تلك الحالة التي يكون فيها الفرد مواطناً لدولة معينة، حيث ينتمي إليها ويتمتع بحمايتها وحقوق العضوية فيها، سواءً كان ذلك بسبب مكانة المولد أو اكتساب الجنسية.

فالمواطنة تأتي من الفعل "واطن"، وتعني المشاركة الفعالة في الوطن والعيش المشترك ضمنهⁱⁱⁱ.

ثانياً : التأصيل الاصطلاحي للمواطنة

المواطنة هي العلاقة التي تربط الفرد بالدولة وفقاً لقوانينها، و التي تتضمن مجموعة من الحقوق والواجبات، وتشير المواطنة إلى مستوى من الحرية مع الالتزامات المصاحبة، وتمنح الحقوق السياسية للمواطن، مثل حق الانتخاب والمشاركة في المناصب العامة^{iv}.

وتُعرف المواطنة كذلك بأنها هوية سياسية يحصل عليها الفرد الاجتماعي في نظام سياسي مفتوح يعترف بحقوقه أمام الكيان الجماعي، أي الدولة، ويفرض عليه واجبات مادية مباشرة تُشكل أساس استمرار النظام السياسي وتنظيم الشأن العام الذي يهم جميع المواطنين^v.

كما يمكن تعريفها بأنها: قدرة الفرد على تجسيد مجموعة من القيم مثل الحرية، المساواة، والعدالة، وممارستها بفعالية، والتي تُعد جوهر المواطنة، ويضمن القانون تحقيق هذه القيم، ويتيح للفرد التمتع بحقوق سياسية واقتصادية واجتماعية متنوعة في مقابل الالتزام بالواجبات ضمن إطار العيش المشترك داخل الدولة^{vi}.

فالمواطنة بمفهومها الحديثة تنبني على مجموعة من القيم الهامة والتي من بينها :

- الالتزام بجملة المبادئ والقيم الأساسية والسلوكيات الحضارية التي يشترك فيها الأفراد ، وكذا المثل العليا.
- المشاركة الفعالة في تسيير وإدارة الشؤون العامة وطنياً ودولياً.
- التمتع بهامش الحريات وكذا الحقوق سواء الجماعية أو الفردية الممنوحة بموجب الدستور ومختلف القوانين^{vii}.

الفرع الثاني: علاقة المواطنة بالمصطلحات ذات الصلة بها

توجد العديد من المصطلحات المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمواطنة من حيث نشأتها وظهور مفاهيمها ومضامينها، ومن بين أهم هذه المصطلحات: الجنسية، والديمقراطية، حقوق الإنسان، وكذا الوطنية،

المواطنة والحقوق والواجبات الناشئة عنها

وانطلاقاً من كون مدلول ومضمون المواطنة يختلف عن المفاهيم سابقة الذكر فإننا سنتطرق لعلاقة المواطنة بمجمل هذه المصطلحات كما يلي :

أولاً: المواطنة والجنسية

تُشكل فكرة المواطنة رابطاً متعدد الأوجه يجمع بين الجوانب السياسية والنفسية والاجتماعية والقانونية للعلاقة بين الفرد والدولة، بينما تُفسر الجنسية كرابط قانوني يربط الفرد بدولته، وقد وصلت بعض التعريفات المأخوذة من موسوعة كولير الأمريكية للمواطنة إلى دمج بين المصطلحين، مما يُظهر الارتباط القوي بينهما، ففي الواقع يمكن أن يتمتع كل حائز على جنسية دولة ما بالحقوق الناجمة عن كونه مواطناً فيها، إلا أننا نبقى دوماً أمام جملة من الفروق بين هذين المفهومين على الوجه الذي لا يمكن تجاهله، ويتجلى ذلك من خلال:

- 1 - تعد الجنسية مظهراً من مظاهر انتماء الأفراد للدولة وانعكاساً يتجلى من خلاله ركن الشعب فيها^{viii}، بينما تعد المواطنة انعكاساً لجملة الالتزامات والحقوق بين الدولة والمواطن الذي يحمل جنسيتها.
- 2 - تعد الجنسية آلية تنظيمية تجد مرجعيتها في قوانين الدولة بحيث تقوم بها هذه الأخيرة وفقاً لقوانين محددة، وتتمتع بحرية مطلقة في وضع هذه القوانين وتعديلها^{ix}، في حين أن المواطنة تعد مظهراً معنوياً يلامس شعور الأفراد ويعكس بصورة جلية ذلك للانتماء للدولة.
- 3 - قد تمنح قوانين الدولة للفرد إمكانية حيازة جنسية أخرى إضافة إلى جنسيته الأصلية، وبالتالي التمتع بالحقوق الممنوحة لحاملي تلك الجنسية، ولكن مشكلة الجنسية المزدوجة تتعارض مع الأساس الروحي للمواطنة، الذي يقوم على الشعور بالولاء الواحد وغير المنقسم، علاوة على ذلك يعتبر هذا الازدواج في كثير من الأحيان دلالة على نوع من الإحساس بالاغتراب المعنوي والذي بدوره يعد دلالة على نوع من التناقض لدى هؤلاء الأفراد في قيمهم ومعتقداتهم.
- 4 - في الوقت الحاضر، أصبحت المواطنة واحدة من القضايا المحورية في الحوار السياسي في العديد من المجتمعات، حيث تمثل وضعاً حقوقياً وسياسياً يتعلق بالحقوق والواجبات مثل الانتماء والولاء للوطن والمساواة بين جميع المواطنين بينما لا تثير الجنسية أي جدل على مستوى الحوار السياسي الوطني، حيث لكل دولة الحق في تنظيم جنسيتها وفقاً لمصالحها.

ثانياً : المواطنة والديمقراطية

المواطنة والحقوق والواجبات الناشئة عنها

إن تمتع الفرد بكامل مواظنته يعتبر أهم مبادئ الديمقراطية ، حيث يكون للمواطن دور كبير وفعال في تسيير شؤون وطنه بما في ذلك المشاركة في الحكم انطلاقاً من مبادئ الدستور الذي يصوت عليه الشعب .

فالنظام الديمقراطي يلعب دوراً فعالاً في نشر القيم الإنسانية مثل المساواة، والعدالة، وحقوق الأقليات، وغيرها من القيم التي تُعتبر أساسية للمواطنة، فالعلاقة بين الديمقراطية والمواطنة تتميز بالتلازم، كما يُظهر النموذج الأثيني للديمقراطية، حيث صرح روبرت دال بأن "النموذج الأثيني للديمقراطية هو رؤية سياسية سامية وجذابة لا يمكن لأي ديمقراطي معاصر أن يقاومها"، وفي هذا السياق يُعتبر المواطن في الفكر اليوناني إنساناً كاملاً يرى في السياسة نشاطاً اجتماعياً طبيعياً لا ينفصل عن باقي شؤون الحياة. وهو لا يعتبر النظام الحاكم أو الدولة، أو بالأحرى "دولة المدينة"، كياناً غريباً، بل ينظر إلى الحياة السياسية كامتداد طبيعي ومنسجم مع ذاته^x.

إن الديمقراطية تعتمد أساساً على الحرية، ولذلك يجب على أي حكومة ديمقراطية أن تضمن الحرية لشعبها، فالحرية تمهد الطريق لتعزيز وتحقيق القيم الأخرى مثل المساواة والعدالة، والتي تُعد أساساً للمواطنة كما ذكر سابقاً..

تعتمد الديمقراطية بشكل جوهري على فكرة التمثيل من خلال الانتخابات، والبرلمانات، والأحزاب السياسية التي تسعى لتنظيم تمثيل المواطنين، فالديمقراطية التمثيلية تُحقق اجرائياً من خلال الاقتراع، الذي يعبر عن السيادة الذاتية للمواطنين ويُدعم فلسفياً بمبدأ حرية الاختيار، وبناءً على ذلك تُعتبر فكرة النظام التمثيلي هي وجود الحكم في يد الشعب^x، وبالتالي، تُعد الأنظمة الديمقراطية البيئة الأمثل والموطن الأصلي لممارسة المواطنة.

ثالثاً : المواطنة والوطنية

يقصد بالوطنية حب الفرد لوطنه وتفانيه في الوفاء والإخلاص له الذي ينعكس من خلال الولاء للأرض والمجتمع وكذا العادات والتقاليد، بالإضافة إلى الافتخار بالجذور والتاريخ والسعي الدؤوب لخدمة هذا الوطن.

كما يمكن تعريف الوطنية على أنها ذلك الشعور الذي يربط أفراد المجتمع ويوثق مظاهر الألفة والحب الوطن في قلوبهم، والقابلية لبذل الغالي والنفيس من أجل بناءه والتضحية من أجله.

المواطنة والحقوق والواجبات الناشئة عنها

وينضوي مفهوم الوطنية بالإضافة إلى حب الوطن على كل مظاهر الولاء والانتماء والتقدير له ، معبرة عن الصلة والعلاقة بين الفرد ووطنه، وفي كل أنحاء العالم ينتمي الأفراد إلى أوطانهم بنفس الطريقة التي ينتمون فيها إلى آبائهم ودياناتهم، مثل قولنا "هذا جزائري مسلم وهذا فرنسي مسيحي"، وإذا تجاوزنا النقاشات حول مفهوم الوطنية وقبوله أو رفضه، وتناولنا العلاقة بين المواطنة والوطنية وكيفية التفريق بينهما، نجد أن الوطنية تمثل أعلى درجات المواطنة ، فإذا كان المواطن يحصل على صفته كمواطن بمجرد ولادته في تراب الدولة من والدين مقيمين بها ، مما يثبت له حق التمتع بجنسيتها الأصلية ، وأيضا بممارسة حقوقه وواجباته كمواطن، كما يحدده القانون والدستور، فإن الحصول على صفة الوطنية وأن يصبح الفرد وطنياً يتطلب العمل لصالح الدولة والتفاني في خدمتها والدفاع عنها حتى لو كلف الأمر حياته.

رابعا : المواطنة وحقوق الإنسان

ارتبط مفهوم المواطنة بمفهوم حقوق الإنسان من خلال مصدر قانوني وتشريعي واحد، وهو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن الصادر عام 1789، ومن خلال الدستور الفرنسي الذي صدر في عام 1791 كأول نص يتبنى الحقوق والواجبات السياسية للمواطن، فهذان المصدران يُعتبران مصادر رئيسية للمواطنة بشكلها الجديد.

وعلى الرغم من التلازم الموجود بين المفهومين، إلا أن هناك فرقا بينهما، فالحقوق الإنسانية تظهر أن كل إنسان يمتلك هذه الحقوق أي كانت جنسه أو دينه أو لونه ، فهي حقوق ثابتة للكافة ، أما حقوق المواطن فهي حقوق سياسية بالدرجة الأولى، جاءت كنتاج للفكر السياسي والممارسات النضالية^{xii} ، وفي الواقع، فإن العلاقة كبيرة ومتداخلة رغم الفرق الواضح من حيث المعنى، لأن قضية المواطن والإنسان قد تجتمع في شخص واحد من خلال قيم مشتركة، والبيئة الديمقراطية هي التي تجمع بين المفهومين، إذ تُعتبر الأساس الفلسفي لحقوق الإنسان.

حقوق الإنسان تسعى إلى الرقي بكرامة الإنسان التي هي طبيعة فيه، لا ترتبط بنظام سياسي أو بثقافة أو جنس، بل خاصية إنسانية خالصة. ومن ناحية أخرى، تنص كل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية - التي تمثل حقوق المواطنة - في نهاية المطاف في إطار دعم الكرامة البشرية^{xiii}.

المطلب الثاني : الجذور التاريخية للمواطنة وأهمية تقنين حقوقها

مرت المواطنة بتطور تاريخي طويل عبر مراحل متميزة لتصل في نهاية المطاف إلى إقرار ضرورة تقنين حقوق المواطنة .

الفرع الأول : الجذور التاريخية للمواطنة

استقرت المواطنة في الفكر السياسي المعاصر كمفهوم تاريخي شامل ومعقد ، حيث أن الفكر السياسي يتولد من حراك اجتماعي معقد يتحكم فيه السيرورة التاريخية، وبالتالي تأخذ منتجاته القانونية والثقافية شكلاً مُتداخلاً، كما يتجسد الإنتاج الحضاري واقعياً من خلال الدولة، ويتضمن في محتواه أبعاداً متداخلة تجعل من الصعب بماكان إغفال مجموعة المبادئ والقيم المجسدة لتلك الحضارة، بما في ذلك العقائد والتغيرات السوسية وثقافية، والتغيرات العالمية^{xiv} .

من خلال التجربة السياسية الغربية، يمكن تحديد ثلاث تحولات "متداخلة ومتكاملة" في الأوضاع السياسية، نجحت هذه التجربة في تغيير بعض مرتكزات بناء الدولة ووضع أسس سياسية أرست مفهوم المواطنة، والتي تتمثل أساساً في ما يلي :

التحول الأول : والذي ظهر عقب انتهاء الحروب الدينية من خلال معاهدة وستفاليا لسنة 1648 .

التحول الثاني : والذي تأكد وترسخ من خلال الإقرار العملي للمشاركة السياسية ، وما عرفه من تطور اتساع المفهوم والتطبيق الذي نجم عنه إقرار فكرة التداول على السلطة بصورة سلمية .

التحول الثالث : والذي يظهر بصورة جلية في ذلك السمو الذي يتميز به القانون عن غيره ، واتصافه بخاصية الشمولية لكافة الأفراد ، وكذا ما تم استحداثه من مؤسسات نتيجة للأفكار السياسي الغربي ، أو ما تم الاصطلاح عليه بمأسسة السلطة السياسية^{xv} .

الفرع الثاني : أهمية تقنين حقوق المواطنة

عدم توضيح وتقنين حقوق المواطنة يترك مساحة مفتوحة لجميع فئات المجتمع للمطالبة بحقوق مختلفة، مما يؤدي إلى نزاعات مستمرة مع الدولة حول حقوقهم، ويمكن لهذا الوضع أن يفتح الباب للتدخل الأجنبي، سواء بشكل عسكري أو سياسي، لحماية الأقليات التي قد تعتبر أن حقوقها محدودة أو غير متكافئة، ومن خلال تقنين وتحديد الحقوق بشكل واضح وفعال، يمكن التغلب على الأسباب والحجج المثارة، ويصبح من الممكن محاسبة أي طرف يطالب بحق ليس له الحق فيه.

المطلب الثالث : جوهر المواطنة وأهميتها

إن الجوهر الذي يميز المواطنة هو الذي يعكس الأهمية البالغة لها في تحقيق الاستقرار والتعايش السلمي والتطور الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات، وفيما يلي نعالج جوهر المواطنة ونبرز أهميتها.

الفرع الأول : جوهر المواطنة

المواطنة والحقوق والواجبات الناشئة عنها

بالنظر إلى فكرة المواطنة، يعتبر البعض أنها أساس الحقوق والواجبات، وهذه الرؤية تجعل من المواطنة مجرد مفهوم سياسي قانوني، يحجب عنها الجانب المعنوي العميق، في الحقيقة تمثل المواطنة علاقة معنوية وشعور عند الفرد بالحاجة إلى الانتماء والعيش مع أقرانه والدفاع عن وطنه، وتحقيق مصالحه المشتركة، فإن وطن الإنسان هو مكان ولادته وموته، ومن خلال تفاعله مع سائر أبناء وطنه، يمكن للإنسان أن يجعل وطنه جنة أو جحيم.

إذاً المواطنة تولد مع الفرد وتتطور وتتمو تدريجياً مع فهمه لتفاعلاته مع الآخرين في وطنه، وإذا كان الأفراد يشعرون بكرامتهم واحترام حرياتهم وحقوقهم ووفائهم وانتمائهم لوطنهم، فلا بد من توفير جميع حقوق المواطنة لهم من قبل وطنهم.

وعندما يقتصر تعريف المواطنة على الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمنحها الدولة، يظهر صراع بين المواطنة والسلطة الحاكمة، مما يجعل المواطنين في دفاع مستمر عن حقوقهم في ظل غياب حقيقي لهذا الصراع، في حين أن الصراع الحقيقي هو بين المواطنة والمواطن نفسه، حيث لا يستحق المواطن الحصول على حقوق المواطنة إذا لم يعترف بحقوقه وواجباته تجاه وطنه، فالمواطنة هي علاقة تفاعلية بين المواطن ووطنه وبينه وبين باقي المواطنين، وكلما زاد ولاء المواطن وانتماؤه لوطنه، وزاد تفاعله الإيجابي مع باقي المواطنين، زادت حقوق المواطنة، سواء كانت معنوية أو مادية، وزادت إمكانية الوطن في تلبية حاجات وحقوق أفراد^{xvi}.

المواطنة تُعتبر علاقة معقدة تجمع بين العناصر التاريخية، النفسية، السياسية، والقانونية، ولا يمكن تأسيسها أو إلغاؤها أو تعديل شروط اكتسابها بواسطة القانون فقط، أو تعريضها لإرادة الدولة. تقوم هذه العلاقة على ثلاثة أعمدة أساسية: الفرد، والوطن، والرابطة المعنوية التي تجمع بينهما. وتقوم على قاعدتين أساسيتين: التجانس الاجتماعي خالياً من التمييز الديني والعرقي، والسعي الحفيف من أجل تحقيق ما يصبو إليه المجتمع من أهداف، بغية ترسيخ فكرة الانتماء والولاء لدى كافة الأفراد، وإشراكهم الفعلي والعملي في اتخاذ جميع القرارات التي من شأنها المساس بالوطن حاضراً ومستقبلاً، وبهذا المفهوم فإن المواطنة لا تقتصر على تحديد حقوق وواجبات تنظم حياة الأفراد ضمن حدود الدولة، بل تعبر عن انتماء موضوعي ورابطة فكرية وعاطفية ترسخ العدل بين الأفراد داخل المجتمع، انطلاقاً من جملة من القواعد سواء الدستورية أو القانونية المحددة والمنظمة للتعامل فيما بينهم.

الفرع الثاني : أهمية المواطنة

المواطنة والحقوق والواجبات الناشئة عنها

تعتبر المواطنة فكرة مترابطة تمتد على الأبعاد الاجتماعية، القانونية والسياسية، وقد أثرت بشكل عميق في تقدم المجتمع الإنساني، مسهمة في تعزيز مبادئ المساواة، العدل، والإنصاف، كما ساهمت في تعزيز مبادئ الديمقراطية، الشراكة، وضمان الحقوق والواجبات، ولذلك تأتي أهمية المواطنة في قدرتها على تقليل الخلافات والاختلافات بين أفراد المجتمع والدولة، في إطار التفاعل الحضاري، كما تحت المواطنة المواطن على المساهمة في تطوير مجتمعه ووطنه والدفاع عنه، وبالتالي يعتبر تفعيل حق المواطنة في المجتمع وسيلة فعالة للحد من الفتن والصراعات الطائفية، العرقية والجنسية، على أساس المساواة وعدم التمييز، وفي النهاية تعد المواطنة مؤسسة جامعة لجميع المواطنين، وتمثل في الجوانب الأساسية مجموعة من إرادات المواطنين^{xvii}.

تعتبر المواطنة ميداناً يحفظ للمواطن حقوقه المتعددة وتوجب عليه واجبات نحو دولته، مما يُعزز الثقة بين المواطن والدولة ويُسهم في تعزيز وحدة النسيج الاجتماعي للمجتمع ودعم تطويره، لذا يُعد الفهم الصحيح للمواطنة أساساً للحفاظ على الاستقرار الوطني.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم المواطنة ينضوي على العدل والإنصاف بين المواطنين، والمساواة بينهم أمام القانون وما تقدمه المؤسسات من خدمات، وأيضاً فيما يتعلق بالوظائف العامة والمناصب الحكومية، وتشمل أيضاً المشاركة المتكافئة في المسؤوليات، فضلاً عن تكافؤ التوزيع في الثروات العامة والالتزامات مثل دفع الضرائب والخدمة العسكرية والدفاع عن الوطن.

وتظهر أهمية المواطنة في قدرتها على الاعتراف والتعامل مع التنوع والتعدد في الجوانب العرقية، اللغوية، الإيديولوجية، السياسية، الثقافية، الاقتصادية، الطائفية، والاجتماعية، تعمل المواطنة على حماية ورعاية هذا التنوع والتعدد واحترامه، حيث توفر إطاراً يضم الجميع وتحافظ على حقوق الأقليات^{xviii} والأكثرية ضمن مفهوم مواطنة شامل.

تعد المواطنة البيئة المثلى لتشكيل ثقافة الوطن، التي تنبثق من تفاعل ثقافات أبناء الوطن وتعكس حالة التنوع والتعدد فيه، وبذلك تُوفر المواطنة إطاراً للعيش المشترك وسط التنوع والاختلاف، وتُولد منه آليات توازن بين الحقوق والواجبات.

تتيح المواطنة للفرد المشاركة في إدارة الشأن العام، سواء كان كناخب في النظام الانتخابي أو كمنتخب في المؤسسات الحكومية المختارة، هذه المؤسسات تعكس دولة القانون وتمثلها، مما يمكن المواطن من المساهمة في البناء الدستوري والسياسي والمدني للدولة من خلال ممارسة حقه في الشأن العام.

المواطنة والحقوق والواجبات الناشئة عنها

تُسلط المواطنة الضوء على أهمية حماية حقوق الإنسان في المجتمع والوطن والدولة، حيث تحوّل الحق الإنساني إلى حقوق مواطنة من خلال تشريعه وتنظيمه، مما يُعزز استقرار الدولة، المواطنة تُعتبر مبدأً أساسياً ومرتكزاً للدولة الحديثة، وعمودها الفقري في تأسيسها واستمراريتها^{xix}.

وتُحفز المواطنة المواطن على مطالبة حقوقه مع تنفيذ واجباته، وتُعتبر قيمة أخلاقية واجتماعية وسياسية، هذا الإطار الأساسي يجعل المواطنة معياراً لتحديد الحقوق والواجبات وتوضيح العلاقة بين المجتمع والدولة، وبناءً عليه، تُوفر المواطنة فرصة للمواطن للمساهمة في تحسين نوعية الحياة في المجتمع، حيث تتقدم المجتمعات من خلال جهود جميع أفرادها^{xx}.

هذه الأهمية تجعل المواطنة معياراً لتحديد الحقوق والواجبات وتوضيح العلاقة بين المجتمع والدولة، وبناءً على ذلك، تُمكن المواطنة المواطن من المساهمة في تحسين نوعية الحياة في المجتمع، حيث تتقدم المجتمعات بجهود جميع أفرادها.

المبحث الثاني : حقوق وواجبات المواطنة

تتولد عن المواطنة باعتبارها رابطة وعلاقة بين مواطن و الوطن حقوق والتزامات متبادلة، حيث أن حقوق المواطن هي التزامات على الوطن والتزامات المواطن هي حقوق للوطن، وعليه سنتناول حقوق والتزامات المواطن الناشئة عن مبدأ المواطنة.

المطلب الأول : حقوق المواطن الناشئة عن مبدأ المواطنة

وقبل دراسة أصناف حقوق المواطنة ومعالجة مضمون كل صنف نحاول أولاً تحديد نطاق هذه الحقوق من خلال تمييزها عن حقوق الإنسان وعن ضمانات ممارستها.

الفرع الأول : تحديد نطاق حقوق المواطنة

حقوق المواطن تمتد عبر مجالات متعددة تشمل السياسة، الاقتصاد، وكذا الجانبين الاجتماع والثقافة، بالإضافة إلى حقوق الإنسان التي يعتبرها الكثير جزءاً لا يتجزأ من حقوق المواطنة، رغم أن البعض يفصل بينهما، وإذا نظرنا إلى كيفية تنظيم الدول لحقوق الإنسان في قوانينها وجهودها لتطبيقها، يمكن القول بأن حقوق الإنسان هي جوهر حقوق المواطنة، لكن حقوق المواطنة ليست مجرد حقوق إنسان عامة، فهي ترتبط بالفرد المحدد الذي يحمل جنسية الدولة التي يعيش فيها، وتختلف هذه الحقوق من دولة لأخرى، بينما تعتبر حقوق الإنسان حقوقاً عامة تنبعث منها داخل الأراضي الوطنية وخارجها.

المواطنة والحقوق والواجبات الناشئة عنها

وبالتالي تميل دول إلى تأصيل حقوق الإنسان كحقوق للمواطنة في تشريعاتها، فهي تشمل الحقوق التي تتبع من مبدأ المواطنة وتخضع لقوانين الدولة التي ينتمي إليها المواطن، كما تشمل الواجبات التي يتحملها المواطن تجاه الدولة، فهو ملزم بالالتزام بالقوانين والالتزامات التي تفرضها الدولة والتي تهدف أساسا إلى حمايته وصون كرامته .

وعليه فإن المقصود بحقوق المواطن هو جملة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية التي تقرها الدولة لمواطنيها انطلاقا من عدة اعتبارات أهمها :

- مدى اعتماد الدولة للديمقراطية في المرحلة الراهنة.
- مدى التطور الاقتصادي والاجتماعي للدولة.
- ميزانية الدولة وما تشهده من نمو (فائض أو عجز).
- الايديولوجي السياسية والاقتصادية المنتهجة من قبل الدولة (ليبرالي — ديمقراطي — علماني — اشتراكي ...) .
- الخصوصيات الدينية والثقافية للشعب.

تختلف حقوق المواطن التي تتبع من مبدأ المواطنة من دولة إلى أخرى، ويمكن أن تتغير حتى داخل نفس الدولة استنادا إلى التطور الزمني والتغيرات في القيادة السياسية، وبناءً على هذه التفاوتات، يمكن أن تختلف مدى الحقوق الممنوحة من دولة إلى أخرى.

عند تحديد نطاق حقوق المواطنة، يجب تمييز بين حقوق المواطن والضمانات التي تضمن ممارستها لهذه الحقوق، فبينما يعتبر البعض مبدأي العدالة والمساواة^{xxi} حقوقاً مدنية، فإنهما في الواقع ضمانتان أساسيتان لممارسة الحقوق المنبثقة عن المواطنة، وهذه الضمانات مختلفة تماماً في مفهومها ومحتواها عن حقوق المواطنة والمواطن.

وفيما يتعلق بالفرق بينهما، تعتبر العدالة والمساواة معيارين توجيهيين للحصول على الحق وممارسته. فالمعايير في هذين المبدأين تختلف باختلاف الجهة المطالبة بالحق، حيث تظل العدالة تختلف حسب من يمتلك الحق ومن يتعين عليه تقديم العدالة له، والمساواة تعني التعامل بالعدالة مع جميع الأفراد بغض النظر عن وضعهم القانوني.

وبالنظر إلى الفرق من حيث المضمون، فإننا نجد محتوى الحق يظهر في تلك المكانة أو السلطة التي يعطيها لصاحبه، فهو بذلك ينأى تماما عن مضمون العدالة والمساواة ، وهنا نذكر كمثال على ذلك

المواطنة والحقوق والواجبات الناشئة عنها

حق المواطن في اختيار من يمثله في المجالس النيابية الذي يمنحه السلطة لاختيار من يرغب فيه وبالمقابل عدم اختيار من لا يرغب فيه، ولو تم التعامل مع جميع المرشحين بمقتضى مضمون العدالة والمساواة فإنه سيتم إلغاء إرادة المواطن أو بطلان صوته .

وبناءً على ذلك فإن العدالة والمساواة على غرار الديمقراطية لا تعد حقوقاً للمواطنة ولا للمواطن إنما تعتبر نوعاً من الضمانات التي تكفل للمواطن الحصول على حقه ومباشرته له في إطار القانون دونما قيود أو موانع^{xxii}.

الفرع الثاني : تصنيف ومضمون حقوق المواطنة

يمكن الحديث عن تصنيف حقوق المواطنة من خلال تقسيمها إلى حقوق سياسية واجتماعية وكذا اقتصادية على النحو التالي:

أولاً: الحقوق السياسية

وهي تلك الحقوق الممنوحة للمواطن ، والتي تمكنه من الإسهام والمشاركة في إدارة شؤون وطنه، وتتميز هذه الحقوق بثلاث خصائص:

- تحمل في طياتها مفهوم الحق والواجب.
- تقتصر على المواطنين بشكل عام، باستثناء بعض الحالات التي يُسمح فيها للأجانب بتولي بعض الوظائف العامة مؤقتاً، خاصة في حال عدم توفر كفاءات وطنية لتلك الوظائف.
- تنطبق على فئات معينة من المواطنين فقط، وهم البالغين من سن محددة والذين يتمتعون بالشرف والأمانة، وبالتالي لا يمكن تطبيق مبدأ المساواة بين جميع المواطنين عليها بشكل عام، ولكن يجب تطبيق المساواة في الأوضاع القانونية بينهم.

من بين الحقوق السياسية البارزة حق المواطن في ممارسة حقوقه المتعلقة بالانتخاب والترشيح لمنصب رئاسة الدولة وعضوية المجالس التشريعية، وفي اختيار ممثليه في المجالس الوطنية والمحلية المنتخبة^{xxiii}، كما يتضمن هذا الحق العضوية في الأحزاب السياسية وتأسيس الحركات والجمعيات والسعي للتأثير على القرار السياسي من خلال الحصول على المعلومات بما يتوافق مع القوانين، بالإضافة إلى حق التجمع السلمي^{xxiv}.

المواطنة والحقوق والواجبات الناشئة عنها

يحظى المواطن بحق المشاركة في اتخاذ القرارات الهامة التي تؤثر على مصيره، والقرارات التي تتعلق بمركزه القانوني أو المالي، مثل انضمام الدولة إلى المعاهدات الدولية وفرض الضرائب الجديدة، كما يتمتع بحق المساواة مع الآخرين في المركز القانوني^{xxv}.

ثانيا : الحقوق الاقتصادية

لا يمكن تقييد الحقوق الاقتصادية للمواطن ، فهي تتطور بمرور الزمن وتقدم المجتمع، وعند وجود فائض في الميزانية يمكن تلبية المزيد من احتياجات المواطنين.

وتشمل الحقوق الاقتصادية الأساسية للمواطن حقه في العمل أو التأمين ضد البطالة، وحماية ملكيته الخاصة، وضمان عدم ارتفاع التضخم بشكل مفرط في أسعار السلع والخدمات.

وقد كرس التعديل الدستوري لسنة 2016^{xxvi} حقوقاً جديدة، مثل المادة 36 التي تلزم الدولة بتعزيز المساواة بين الجنسين في سوق العمل، كما أكد الدستور على حرية الاستثمار والتجارة، وكرس حق العمل وشروطه الأساسية مثل الأمن والنظافة، وكذلك حق التنظيم النقابي والإضراب وفقاً للقانون^{xxvii}.

وقد أكد الدستور أيضاً على الحاجة للقضاء على التفاوت الإقليمي في التنمية، وتشجيع بناء اقتصاد متنوع، وحماية الاقتصاد الوطني من الفساد والاختلاس والرشوة^{xxviii}.

ثالثا : الحقوق الاجتماعية

تشير الحقوق الاجتماعية للمواطن إلى مجموعة الحقوق المتعلقة بالوضع الاجتماعي القانوني للفرد، والتي تسهم في تحسين أوضاعه داخل المجتمع الذي ينتمي إليه، بعيداً عن طموحاته السياسية أو نشاطه الاقتصادي.

ومن أبرز هذه الحقوق : حقه في صون كرامته وحماية خصوصياته وكذا حرمة مسكنه ومراسلاته ، بالإضافة إلى رعاية سمعته والحفاظ على أمنه الاجتماعي وحقه في الحياة ، أضف إلى ذلك استفادته من الحريات الشخصية على غرار حرية المعتقد والرأي والتعبير وكذا حرية التنقل ، إلى جانب حقه في التقاضي واللجوء إلى القضاء لطلب الحماية القضائية، وله أيضاً الحق في الحصول على التعليم والثقافة والرعاية الصحية مجاناً، والاستفادة من خدمات المرافق العامة، وحرية البيئة، ويشترط أن توفر الدولة نظاماً قانونياً شاملاً يكفل حماية هذه الحقوق والحريات ويضمن التحديد الدقيق للالتزاماته ويوضح معالم مسؤوليته يحمي بما يحفظ ثوابت المجتمع ويلتزم قيمه ومبادئه^{xxix}.

المطلب الثانى: واجبات المواطن الناشئة عن مبدأ المواطنة

تمثل المواطنة تلك العلاقة التفاعلية بين المواطن ووطنه، والتي يُثبت بموجبها انتماءه وولاءه وتفرغه لخدمة هذا الوطن ، في حين أن هذا الأخير يوفر له الحماية ويضمن له هامش الحقوق المادية والمعنوية التي تُكفل له من خلال الدستور والقوانين، تفرض النظم الديمقراطية مجموعة من الالتزامات على المواطن تجاه وطنه والمواطنين ، وقبل التطرق إلى هذه الواجبات، ويجدر بنا التأكيد على أهمية تفضيل الواجبات على الحقوق.

الفرع الأول : أولوية واجبات المواطنة على حقوقها

ويقصد بهذا العنوان أولوية حقوق الوطن على حقوق المواطن، فالاهتمام بحقوق الوطن لا بد أن يسبق حقوق المواطن ، إحقاقاً للقاعدة التي تقضي لتقديم الواجب على الحق ، ذلك أن استحقاق الجنة مشروط بتسبيق العمل بأفعال أهلها ، والعامل لا يستحق أجرته إلا بعد استنفاد عمله، لذا لا يمكن الحديث عن مطالبة المواطن بالحق قبل أدائه لواجبه تجاه وطنه ، الأمر الذي يفرض نوعاً من الواقعية بين الفرد ووطنه ويحمل المواطن على ملائمة خدماته لما يحصل عليه من حقوق طبقاً للقاعدة القائلة : "أعطي لوطني بقدر ما يعطيني".

هذه المسألة تعتبر المنطلق الأساسي الذي يعتمد عليه دعاة الفتنة والتفرقة داخل المجتمع لتأجيج النعرات العرقية والفتن الطائفية ، من خلال التركيز على إثارة الحقوق المنقوصة أو الملغاة كأساس لضرب وحدة وتماسك المجتمع ، وتحريض الأقلية والطوائف لمطالبة بالعدالة والمساواة كستار مزيف يخفي وراءه أغراضاً دنيئة ، بغية تفكيك الوحدة الوطنية وإقصاء هذه الأقليات والطوائف من وطنها ، مما يؤدي إلى نشوب الصراعات الداخلية وانهيار الدولة وتفرق شعبها.

الفرع الثانى : أبرز التزامات أو واجبات المواطنة

بجانب الحقوق السابقة هناك واجبات للمواطن عليه القيام بها ومن أبرزها :

واجب الولاء والانتماء للوطن يُعد أساساً للمواطنة، حيث تمثل المواطنة رابطاً مادياً ومعنوياً بين الفرد ووطنه، مما يثير لدى الفرد شعوراً بالانتماء والحب للوطن، لذا يُعتبر الولاء والانتماء أساسيين في مفهوم المواطنة، حيث يُحفزان المواطن على حب الوطن، والاستعداد للتضحية من أجله، والدفاع عنه، ولهذا السبب، يُعتبر الولاء والانتماء أولى وأهم التزامات المواطن تنشأ عن مبدأ المواطنة.

المواطنة والحقوق والواجبات الناشئة عنها

يُمنع على المواطنين المساس بسلطات واختصاصات الدولة ومسؤولياتها. فلا يُسمح لهم بتزوير النقود والعملات لأن إصدار النقد يختص بالدولة، كما لا يُسمح لأحد بالانتقام بنفسه من قاتل قريبه، حيث أن محاكمة الجاني تخضع لاختصاص السلطة القضائية فقط، وأيضاً لا يُسمح لأحد بإعلان الحرب على دولة مجاورة، حيث يكون قرار الحرب والسلام من اختصاص السلطة الحاكمة بمفردها.

يلتزم كل مواطن بالمحافظة على وحدة الوطن ودرء الفتن الطائفية عنه.

يعتبر واجب الخدمة الوطنية جزءاً أساسياً من المواطنة، وتعرف على أنها التحاق المواطن بالقوات المسلحة والجيش الوطني لصد الأعداء والدفاع عن الوطن في ساحات الوغى ، إذ تعد من أقدس الواجبات الملقاة على عاتقه .

كما قد تشمل الخدمة الوطنية واجبات إضافية على غرار دفع الضرائب للدولة والمساهمة في تحمل بعض أعبائها، بالإضافة إلى واجب المساهمة في تعزيز المدخرات عبر الادخار، يُلزم المواطن، بموجب حقوقه المواطنة، بتحمل جزء من الأعباء المالية للدولة وزيادة التراكم المالي، من خلال عدم إنفاق كامل دخله والاحتفاظ بجزء منه، مما يُمكن الدولة من تنفيذ مشروعاتها العامة^{xxx}.

على المواطن احترام القوانين والعمل بها والمطالبة بالعمل بها والدفاع عنها في وجه من انتهكها رغم علمه بها.

يلتزم كذلك بالمحافظة على ممتلكات الدولة.

عندما يتحد المواطنون حول حاكمهم ويدعمونه في تحقيق الخير وإدارة شؤون الدولة، ينعم المجتمع بالسلام والاستقرار، مما يُمكن الجميع من التركيز على تطوير وطنهم واستغلال موارده بشكل كامل، أما إذا سادت الفتن وظهر التنازع على السلطة، وبدأ المواطنون بالتنافس عليها، يُصبح المجتمع منقسماً، وتدهور أوضاع الدولة، مما يُقلل من مواردها ويزيد من حدة الفقر، كما تفقد الحقوق قيمتها بين الأفراد، وقد تتنازل الدولة عن سيادتها مقابل مساعدات خارجية ذات قيمة محدودة.

خاتمة:

تعتبر المواطنة رابطة سياسية و ليست عرقية أو دينية ، فهي نتاج الأنظمة الديمقراطية التي أفرزتها الدولة الحديثة ، حيث توجد دساتير و قوانين تنظم حياة الجماعة البشرية التي تعيش على إقليمها ، وفقاً لحقوق و حريات متعددة و متنوعة سياسية و اقتصادية واجتماعية ، و حقوق المواطنة هذه تشكل

المواطنة والحقوق والواجبات الناشئة عنها

مظهرا من مظاهر حماية كينونة الفرد ، إذ تعتبر حقوقا مكفولة للموطن بموجب الدساتير ، وكذا قوانين الدولة المدنية والجنائية ، مما يجعل الجميع محلا للامتثال والانصياع لها ، لأن أي مساس أو إخلال بها يعد من قبيل الإخلال بالنظام العام ، الأمر الذي يحتم على الدولة في نهاية المطاف حماية هذه الحقوق وصونها من خلال سن القوانين والتشريعات الكفيلة بذلك من جهة وضمان تطبيقها على أرض الواقع وكذا تحويل القضاء من جهة أخرى بحماية هذه الحقوق وضمان التنفيذ والتطبيق الصحيح لها ، وفي المقابل تقع على المواطن التزامات وواجبات و تحمل هذه الواجبات نتيجة طبيعة و منطقية و ضرورية في ظل نظام المواطنة ، وهو نظام ديمقراطي يتساوى فيه الجميع أمام الحقوق و الواجبات و الخدمات دون تمييز .

إن حقوق و واجبات المواطنة منسجمة و متناسقة و متماشية مع مبادئ المساواة و العدالة و الحرية و قيم حقوق الإنسان و احترام التعددية و الثقافية و الانتماء للدولة و ليس للأشخاص ، لهذا فإن المواطنة ليست نصوص و وثائق فقط بل تحمل المواطنين مسؤولية جماعية لتغليب المصلحة العامة للمجتمع و الدولة على المصالح الخاصة عن طريق المشاركة في تسيير الشؤون العامة من خلال نظام الانتخاب و النظام الضريبي و الأحزاب و المجتمع المدني و الجمعيات و احترام القوانين و حماية الدولة حين تعرضها للتهديدات و الحظر بما يخلق مواطنة حقيقية فعالة قوية إيجابية مستمرة و متواصلة .

قائمة المراجع:

النصوص القانونية :

1. المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2020 ، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، ج.ر.ج.ج ، عدد 82 ، المؤرخة في 30 ديسمبر سنة 2020.
2. القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري ، ج.ر.ج.ج ، عدد 14 ، المؤرخة في 07 مارس 2016 .

الكتب :

1. ابن منظور ، لسان العرب ، ج 15 ط 2 ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 1993.
2. أحمد عبد الحميد عشوش - أحمد محمد الهواري - محمد بهنسي ، القانون الدولي الخاص - الجنسية و الوطن و مركز الأجانب ، دون ناشر ، 2002 .

المواطنة والحقوق والواجبات الناشئة عنها

3. أنتوني ووديس ، ترجمة محمد أحمد المغربي ، حقوق الإنسان من منظور عصري، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2007 .
4. برهان غليون ، المسألة الطائفية و مشكلة الأقليات ، دار الطليعة للطباعة و النشر ، بيروت ، 1979 .
5. حسين جميل ، حقوق الإنسان في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
6. روبيرت دال ، الديمقراطية و نقادها ، ترجمة نمير عباس مظفر ، المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت ، 2005 .
7. سعيد زيداني ، الديمقراطية و حماية حقوق الإنسان في الوطن العربي - حول الخيار الديمقراطي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1994 .
8. عبد الاله بلفريز ، في الديمقراطية و المجتمع المدني ، أفريق الشرق ، بيروت ، 2001 .
9. فؤاد عبد المنعم رياض ، الوسيط في القانون الدولي الخاص ، الجزء الأول ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1992 .
10. محمد أحمد عبد النعيم ، مبدأ المواطنة و الإصلاح الدستوري - دراسة تحليلية مقارنة ، دار النهضة العربية للنشر ، مصر ، 2007 .
11. محمد العدناني ، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ، مكتبة لبنان ، بيروت ، 1984.
12. محمد على الهرفي ، المواطنة بين الحقوق و الواجبات ، دار الصفوة ، بيروت ، 2010 .
13. محمد عمارة ، الاسلام و الأقليات - الماضي و الحاضر و المستقبل ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، 2003.
14. محمد نصر مهنا ، في نظرية الدولة و النظم السياسية ، المكتب الجامعي الحديث ، 1999 .
15. منير مباركة ، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2013.
16. وليم سليمان قلادة ، مبدأ المواطنة ، دار الشروق ، القاهرة ، 2001.

الأطروحات :

1. خالدي محمد ، تمثلات المثقف للمواطنة في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع ، قسم علم الاجتماع ، كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإنسانية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2016/2015 .

المقالات :

1. حسين جمعة ، الوطن و المواطنة ، مجلة الفكر السياسي ، العدد 25 ، سوريا ، 2006 .
2. علي الكواري ، مفهوم المواطنة في الدولة القومية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 23 ، العدد 264 ، 2001.
3. مصطفى محسن ، اشكالية التربية على المواطنة و حقوق الإنسان ، مجلة عالم التربية ، العدد 15 ، 2004 .

Qā'imah al-marāji' :

al-Nuṣūṣ al-qānūniyah :

1. al-marsūm al-ri'āsī raqm 20-442 al-Mu'arrikh fī 30 Dīsimbir sanat 2020, yata'allaqu bi-iṣḍār al-ta'dīl al-dustūrī, al-muṣādaq 'alayhi fī astftā' awwal Nūfimbir sanat 2020, J. R. J. J, 'adad 82, al-mu'arrakhah fī 30 Dīsimbir sanat 2020.

2. al-qānūn raqm 16-01 al-Mu'arrikh fī 06 Mārs 2016 al-mutaḍammin al-ta'dīl al-dustūrī, J. R. J. J, 'adad 14, al-mu'arrakhah fī 07 Mārs 2016.

al-Kutub :

1. Ibn manẓūr, Lisān al-'Arab, J 15 Ṭ 2, Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī, Bayrūt, 1993.

2. Aḥmad 'Abd al-Ḥamīd 'Ashshūsh – Aḥmad Muḥammad al-Hawwārī – Muḥammad Bahnasī, al-qānūn al-dawlī al-khāṣṣ – al-jinsīyah wa al-waṭan wa Markaz al-ajānib, Dawwin Nāshir, 2002

3. Antūnī wwdyws, tarjamat Muḥammad Aḥmad al-Maghribī, Ḥuqūq al-insān min manẓūr 'aṣrī, Dār al-Fajr lil-Nashr wa al-Tawzī', al-Qāhirah, 2007.

4. Burhān Ghalyūn, al-Mas'alah al-ṭā'ifiyah wa Mushkilat al-aqalliyyāt, Dār al-Ṭalī'ah lil-Ṭibā'ah wa al-Nashr, Bayrūt, 1979.

5. Ḥusayn Jamīl, Ḥuqūq al-insān fī al-waṭan al-'Arabī, Markaz Dirāsāt al-Waḥdah al-'Arabīyah, 1987.

6. rwbyrt Dāl, al-Dīmuqrāṭīyah wa nqādhā, tarjamat Numayr 'Abbās Muẓaffar, al-Mu'assasah al-'Arabīyah lil-Dirāsāt, Bayrūt, 2005.

7. Sa'īd Zaydānī, al-Dīmuqrāṭīyah wa Ḥimāyat Ḥuqūq al-insān fī al-waṭan al-'Arabī – ḥawla al-khiyār al-dīmuqrāṭī, Markaz Dirāsāt al-Waḥdah al-'Arabīyah, Bayrūt, 1994.

8. 'Abd al-Ilāh blfzyz, fī al-Dīmuqrāṭīyah wa al-mujtama' al-madanī, afryq al-Sharq, Bayrūt, 2001.

9. Fu'ād 'Abd al-Mun'im Riyād, al-Wasīṭ fī al-qānūn al-dawlī al-khāṣṣ, al-juz' al-Awwal, Dār al-Nahḍah al-'Arabīyah, al-Qāhirah, 1992.

10. Muḥammad Aḥmad 'Abd al-Na'im, Mabda' al-muwāṭanah wa al-iṣlāḥ al-dustūrī – dirāsah taḥlīliyah muqāranah, Dār al-Nahḍah al-'Arabīyah lil-Nashr, Miṣr, 2007.

11. Muḥammad al-'Adnānī, Mu'jam al-aghlāṭ al-lughawīyah al-mu'āṣirah, Maktabat Lubnān, Bayrūt, 1984.

12. Muḥammad 'alā al-Harfī, al-muwāṭanah bayna al-Ḥuqūq wa al-wājibāt, Dār al-Ṣafwah, Bayrūt, 2010.

13. Muḥammad 'Imārah, al-Islām wa al-aqalliyyāt – al-mādī wa al-ḥādīr wa al-mustaqbal, Maktabat al-Shurūq al-Dawlīyah, al-Qāhirah, 2003.

14. Muḥammad Naṣr Muhannā, fī Naẓariyat al-dawlah wa al-nuẓum al-siyāsīyah, al-Maktab al-Jāmi'ī al-ḥadīth, 1999.

15. Munīr mubārakah, Mafhūm al-muwāṭanah fī al-dawlah al-Dīmuqrāṭīyah al-mu'āṣirah, Markaz Dirāsāt al-Waḥdah al-'Arabīyah, Bayrūt, 2013.

16. Wilyam Sulaymān Qilādat, Mabda' al-muwāṭanah, Dār al-Shurūq, al-Qāhirah, 2001.

al-Uṭrūḥāt :

1. Khālīdī Muḥammad, tamaththulāt al-muthaqqaf lil-muwāṭanah fī al-Jazā'ir, uṭrūḥat duktūrāh fī 'ilm al-ijtimā', Qism 'ilm al-ijtimā', Kulliyat al-

المواطنة والحقوق والواجبات الناشئة عنها

'Ulūm al-ijtimā'iyah wa al-'Ulūm al-Insānīyah, Jāmi'at Abī Bakr Balqāyid, Tilimsān, 2015/2016.

al-Maqālāt:

1. Ḥusayn Jum'ah, al-waṭan wa al-muwāṭanah, Majallat al-Fikr al-siyāsī, al-'adad 25, Sūriyā, 2006.

2. 'Alī al-Kawwārī, Mafhūm al-muwāṭanah fī al-dawlah al-Qawmīyah, Majallat al-mustaqbal al-'Arabī, Markaz Dirāsāt al-Waḥdah al-'Arabīyah, al-Sunnah 23, al-'adad 264, 2001.

3. Muṣṭafá Muḥsin, ishkālīyat al-Tarbiyah 'alá al-muwāṭanah wa Ḥuqūq al-insān, Majallat 'Ālam al-Tarbiyah, al-'adad 15, 2004.

-
- i – ابن منظور ، لسان العرب ، ج 15 ط 2 ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 1993 ، ص : 338 .
- ii – محمد العدناني ، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ، مكتبة لبنان ، بيروت ، 1984 ، ص : 725 .
- iii – منير مباركة ، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2013 ، ص : 70 .
- iv – مصطفى محسن ، اشكالية التربية على المواطنة و حقوق الإنسان ، مجلة عالم التربية ، العدد 15 ، 2004 ، ص : 244 .
- v – عبد الاله بلقزيز ، في الديمقراطية و المجتمع المدني ، أفريقيا الشرق ، بيروت ، 2001 ، ص : 20 .
- vi – خالد محمد ، تمثيلات المثقف للمواطنة في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع ، قسم علم الاجتماع ، كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإنسانية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2016/2015 ، ص : 15 .
- vii – محمد أحمد عبد النعيم ، مبدأ المواطنة و الإصلاح الدستوري – دراسة تحليلية مقارنة ، دار النهضة العربية للنشر ، مصر ، 2007 ، ص : 22 .
- viii – أحمد عبد الحميد عشوش . أحمد محمد الهواري . محمد بجنسي ، القانون الدولي الخاص – الجنسية و الوطن و مركز الأجانب ، دون ناشر ، 2002 ، ص : 18 .
- ix – فؤاد عبد المنعم رياض ، الوسيط في القانون الدولي الخاص ، الجزء الأول ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1992 ، ص : 58 .
- x – للمزيد من التفاصيل أنظر: حسين جميل ، حقوق الإنسان في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987 ، ص : 79 . روبرت دال ، الديمقراطية و نقادها ، ترجمة نعيم عباس مظفر ، المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت ، 2005 ، ص : 36 .
- xi – خالد محمد ، مرجع سابق ، ص : 34 .
- xii – سعيد زيداني ، الديمقراطية و حماية حقوق الإنسان في الوطن العربي – حول الخيار الديمقراطي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1994 ، ص : 184 .
- xiii – خالد محمد ، مرجع سابق ، ص : 37 .
- xiv – علي الكواري ، مفهوم المواطنة في الدولة القومية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 23 ، العدد 264 ، 2001 ، ص : 123 .
- xv – المرجع السابق ، ص : 113 .
- xvi – فؤاد عبد المنعم رياض ، مرجع سابق ، ص : 47 .

المواطنة والحقوق والواجبات الناشئة عنها

- xvii - حسين جمعة ، الوطن و المواطنة ، مجلة الفكر السياسي ، العدد 25 ، سوريا ، 2006 ، ص : 30 .
- xviii - حول مواطنة الأقليات راجع : برهان غليون ، المسألة الطائفية و مشكلة الأقليات ، دار الطليعة للطباعة و النشر ، بيروت ، 1979 . و : محمد عمارة ، الاسلام و الأقليات - الماضي و الحاضر و المستقبل ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، 2003 .
- xix - و لمزيد من التفاصيل حول حقوق الإنسان و المواطنة أنظر : أنتوني وودويس ، ترجمة محمد أحمد المغربي ، حقوق الإنسان من منظور عصري ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2007 .
- xx - وليم سليمان قلادة ، مبدأ المواطنة ، دار الشروق ، القاهرة ، 2001 ، ص : 78 .
- xxi - خالد محمد ، مرجع سابق ، ص : 39 .
- xxii - محمد نصر مهنا ، في نظرية الدولة و النظم السياسية ، المكتب الجامعي الحديث ، 1999 ، ص : 122 و ما بعدها .
- xxiii - المواد 12 و 19 و 56 من المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2020 ، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري ، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020 ، ج.ر.ج. ج ، عدد 82 ، المؤرخة في 30 ديسمبر سنة 2020 .
- xxiv - المادة 52 من المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المتضمن التعديل الدستوري ، المرجع نفسه .
- xxv - المادة 37 من المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المتضمن التعديل الدستوري ، مرجع سابق .
- xxvi - القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري ، ج.ر.ج. ج ، عدد 14 ، المؤرخة في 07 مارس 2016 .
- xxvii - أنظر المواد : 43 ، 44 ، 69 ، 70 و 71 من القانون رقم 16-01 المتضمن التعديل الدستوري ، مرجع سابق .
- xxviii - المادة 09 من القانون رقم 16-01 ، المتضمن التعديل الدستوري ، مرجع سابق .
- xxix - المواد 54 ، 63 ، 64 ، 65 ، 71 ، 72 ، 74 ، 76 من المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المتضمن التعديل الدستوري ، المرجع السابق .
- xxx - محمد علي الهري ، المواطنة بين الحقوق و الواجبات ، دار الصفوة ، بيروت ، 2010 ، ص : 98 .